من بريتون وودز
إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

التعاون الاقتصادي العالمي الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يواجه تحديات من قوى سياسية جديدة

هارولد جيمس

أوجد تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وانتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة نمطا جديدا من السياسة — ليس في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة فحسب، بل أيضا في العالم أجمع. وتمثل التطورات التي شهدها عام ٢٠١٦ تحديا كبيرا للنظام الدولي الليبرالي الذي أنشئ عقب هزيمة النازية في عام ١٩٤٥ وتعزز وتجدد بعد انهيار النظام السوفيتي في الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١.

وتعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة المهندسين الرئيسيين لنظام ما بعد عام ١٩٤٥، وذلك بإنشاء منظومة الأمم المتحدة، غير أنهما اليوم رائدتان على ما يبدو في الاتجاه المعاكس — فهما تتخذان مسارا غير منتظم وغير متسق ومثيرا للجدل داخليا بعيدا عن مفهوم العمل متعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، ليس بمقدور بلدان أخرى، ولأسباب متعددة، تولي تلك القيادة العالمية، ومن المرجح ألا يؤيد سائر بلدان العالم وجود طرف واحد مهيمن جديد بأي حال من الأحوال.

والحقيقة أنه يجب أن ينسب إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية — الذي أنشئ في مؤتمر بريتون وودز، نيو هامبشير في عام ١٩٤٤ — ما تحقق من نمو اقتصادي وخفض معدلات الفقر واختفاء الحروب التجارية المدمرة. وقد أرسى ذلك النظام قاعدة المجاملة التي تشجع حتى يومنا هذا التعاون بشأن قضايا متنوعة مثل فرض الضرائب والتنظيم المالي وسياسات مواجهة تغير المناخ وتمويل الإرهاب.

وكان الشاغل الأكبر عقب الحرب يتمثل في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى الدولي. وكانت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي المنشأ حديثا آنذاك في طليعة نظام يسعى إلى الحفاظ على ذلك الاستقرار عن طريق ربط أسعار الصرف بالدولار، مع كون صندوق النقد الدولي هو الحكم للفصل في أي تغييرات تطرأ عليها. إلا أن أسعار الصرف اليوم تحددها قوى السوق إلى حد كبير، فقد تحول الصندوق إلى تأدية دور مركب كمدير للأزمات ومراقب اقتصادي عالمي ومستشار للسياسات، وربما حلت قوى جديدة، مثل الصين والاتحاد الأوروبي، محل الهيمنة الأمريكية في الوقت الذي يبدو أن القوى السياسية الداخلية تجذب الولايات المتحدة بعيدا عن الانخراط في الشؤون الدولية.

والسؤال الآن هو: ما هي التغييرات المطلوبة لضبط إيقاع عالم اليوم ليتوافق مع الجغرافيا المتغيرة للنمو الاقتصادي، وبيئة جغرافية سياسية تشهد تحولات، وتدفقات مالية هائلة وربما غير مستقرة؟

وفي عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥، أنشئ نظام عالمي ليبرالي متعدد الأطراف، جاء استنادا بصفة أساسية إلى مبادرة من قوة واحدة، ألا وهي الولايات المتحدة، ووفقا لمصالحها المتصورة. وحضر أربعة وأربعون بلدا بشكل رسمي مؤتمر بريتون وودز، غير أن صناع السياسة الأمريكيين والبريطانيين هم من أداروا دفة المفاوضات. وكانت الرؤية الأساسية تنطوي على العمل متعدد الأطراف الذي يعود بالفائدة على الجميع. ولم يصدق الاتحاد السوفيتي، الذي شارك في المؤتمر، على الاتفاقية. ويرجع ذلك جزئيا إلى أنه كان متشككا في دوافع الولايات المتحدة، ومن جانب آخر لعدم رغبته في تقديم البيانات التي كانت شرطا للانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي.

اختلالات لا تنتهي

كانت مسألة كيفية قيام البلدان بتعديل قيمة عملاتها عندما تنفق على المشتريات الخارجية أكثر مما تحقق من مكاسب من الخارج موضع خلاف شديد — واستند النقاش بشأن النظام الدولي إلى الدروس المستفادة من المحاولة التي لم تكلل بالنجاح لإقامة نظام مستقر عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، عندما أدى الضغط على البلدان التي كانت تحقق عجزا لتعديل قيمة عملاتها إلى حدوث انكماش وكساد عالميين كان لهما آثار ضارة. وقد استُحدث صندوق النقد الدولي للحيلولة دون حدوث حروب على العملات وتخفيضات تنافسية في قيمتها، والتي كانت الطريقة التي اتبعت في الثلاثينات لمواجهة حالة الانكماش.

وكان من الممكن أن تعتقد معظم البلدان في عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ أنها ستستورد أكثر مما ستصدر لمدة طويلة وأن الولايات المتحدة سيكون لديها فوائض تجارية شبه دائمة. ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة لم تكن أحد أكبر موردي الأغذية لعالم مزقته الحرب فحسب، بل كانت حقا المنتج الكبير والوحيد لمجموعة كبيرة من المنتجات الهندسية والماكينات، وذلك نظرا لتعرض القدرات الصناعية في ألمانيا واليابان للدمار. وهذا يعني أن معظم البلدان كان يجب عليها أن تتسابق للحصول على ما يكفي من الدولارات لشراء ما تحتاجه من واردات.

والحقيقة أن الوفود المجتمعة في بريتون وودز توصلت إلى حل توفيقي وجيه بدا منصفا للجميع، وهو إمكانية اعتبار عملة أحد البلدان — أي الدولار الأمريكي — "عملة نادرة"، على أن تقبل الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عن أي "اختلال جوهري". وفي هذه الحالة، يسمح للبلدان الأخرى بفرض قيود على التجارة وسعر الصرف لتخفيض الصادرات من البلد الذي يحدث اختلال في علاقة عملته بالعملات الأخرى.

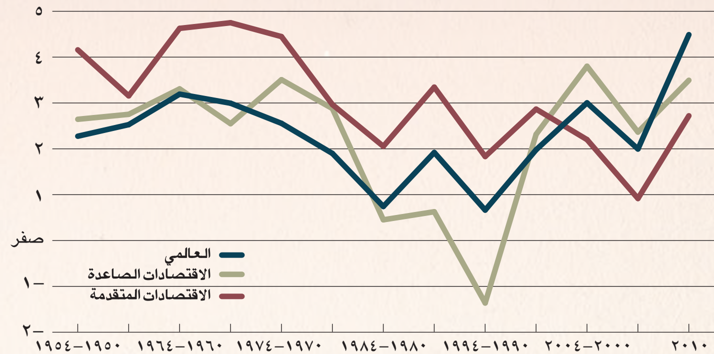
إلا أنه في الواقع العملي، منحت ترتيبات التصويت في صندوق النقد الدولي الجديد الولايات المتحدة سلطة منع صدور قرار عدائي بشأن ما إذا كان هناك اختلال جوهري في سعر صرف الدولار أم "ندرة" فيه عندما لا تتمكن البلدان

الرسم البياني ١

النمو بذكاء

في ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بعد التضخم) زيادة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي أواخر التسعينات، لحقت اقتصادات الأسواق الصاعدة بالركب بصورة كبيرة.

(متوسط معدل النمو الحقيقي لخمس سنوات، دولار دولي، ٪)



المصدر: مشروع ماديسون (Maddison Project).

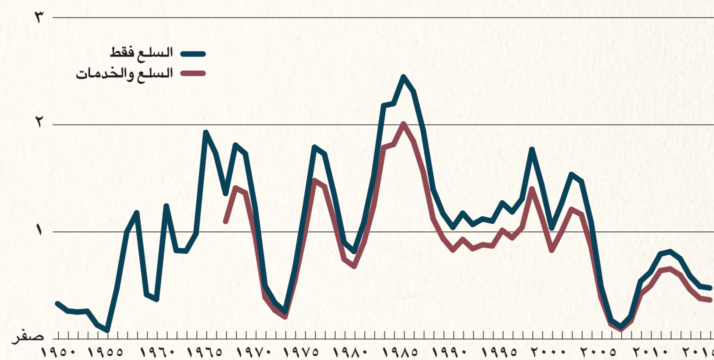
ملحوظة: الدولار الدولي (G-K Dollar) هو عملة افتراضية لها القوة الشرائية نفسها التي كانت للدولار الأمريكي في نقطة زمنية معينة.

الرسم البياني ٢

ذخيرة أقل

انخفضت موارد صندوق النقد الدولي باطراد كنسبة مئوية من الدخل والتجارة والتدفقات النقدية على مستوى العالم.

(استخدام الائتمان والقروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بالنسبة لقيمة التجارة في السلع والخدمات، ٪)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٧، والإحصاءات المالية الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بيانات إجمالي قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات تبدأ في عام ١٩٦٧.

الأخرى من الحصول على ما يكفي من الدولارات. علاوة على ذلك، وبحلول الستينات، اختفت الفوائض الأمريكية التي كانت تمثل مصدرا للخوف، وحتى قبل ذلك تبددت المخاوف من حدوث انكماش عالمي جديد دائم وضار. ويرجع ذلك إلى قيام الولايات المتحدة بإعادة تدوير فوائضها من خلال الإنفاق العسكري والاستثمار الأجنبي المباشر، مما أتاح لكثير من باقي بلدان العالم اللحاق بها.

وكانت السنوات الخمس والعشرون التي تلت بريتون وودز جيدة بشكل عام، فالعمل متعدد الأطراف المستلهم من الولايات المتحدة قد ساعد الجميع. وتحقق النمو والاستقرار وأمكن اللحاق بالركب. وأثناء حقبة بريتون وودن، حققت جميع البلدان نموا. وفي أواخر التسعينات، في العهد الجديد للعولمة، تمكنت اقتصادات الأسواق الصاعدة من اللحاق بالركب بدرجة كبيرة (راجع الرسم البياني ١).

وفي فرنسا، عادة ما يطلق على عقود ما بعد الحرب اسم "سنوات المجد الثلاثون". غير أن رقم ثلاثين مبالغ فيه. فقد بدت الأمور غير مستقرة في أواخر الستينات بالنسبة للنظام المالي العالمي. وانهارت آلية أسعار الصرف التي كانت مثبتة بشكل عام، وإن كان يمكن تعديلها، ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣. وشهد العالم طفرة تضخمية مع التدفقات غير المستقرة لرؤوس الأموال، وتعرضت الديمقراطية والاستقرار السياسي للتهديد.

قضايا جديدة تواجه العمل متعدد الأطراف

على الرغم من ذلك، اتسم العمل متعدد الأطراف بالابتكار في التعامل مع القضايا الجديدة. وقد عقدت البلدان الصناعية الكبرى في عام ١٩٧٥ (فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) اجتماعا في رامبوييه بفرنسا. وكان ذلك الاجتماع هو الذي انبثقت منه قمم مجموعة السبعة الحديثة، التي ضمت إليها كندا في عام ١٩٧٦ (وبشكل غير مباشر مجموعة العشرين الأوسع نطاقا) — وتعاملت بنجاح مع التطورات التضخمية والتحديات السياسية التي ظهرت مع الارتفاع الحاد في أسعار النفط بعد أن خفضت منظمة البلدان المصدرة للنفط الإنتاج في عام ١٩٧٣ عقب الحرب بين العرب وإسرائيل. وفي بادئ الأمر، ضغطت الأصوات المؤثرة داخل الولايات المتحدة من أجل فرض حل عسكري للتحدي الذي مثله ذلك التكتل الاحتكاري للنفط. غير أن الاقتصادات المتقدمة تبنت في نهاية المطاف رؤية بديلة، مدفوعة بشكل كبير من وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسنجر، تمثلت في استخدام تدفقات الأموال الخاصة لإدخال منتجي النفط في المنظومة. وقد حقق ذلك الأمر الاستقرار السياسي، لكن على حساب التقلبات المالية التي أحدثتها التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إذ أودع منتجو النفط أرباحهم الهائلة في البنوك الكبرى المتعددة الجنسيات، والتي أقرضتها تلك البنوك لاحقا للبلدان لتمكينها من دفع أسعار النفط المرتفعة.

من جانبه، طوَّر صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويل جديدة للاقتصادات النامية التي تضررت من ارتفاع أسعار النفط وحالة الركود التي سببتها. غير أنه عندما توقفت تدفقات رؤوس الأموال التي تحفزها البنوك — في بادئ الأمر بالنسبة لبلدان بعينها ومن ثم في أزمة الديون في بلدان أمريكا اللاتينية في عام ١٩٨٢ — بدأ الصندوق مرحلة جديدة في تاريخه. فلم يعد الصندوق هو المراقب على أسعار الصرف الثابتة، بل تحول إلى مدير للأزمات يتولى تنسيق عمليات الإنقاذ المعتمدة على قروضه، وبرامج الإصلاح في البلدان الأعضاء، والأموال الجديدة من البنوك المقرضة.

وكان العمل المتعدد الأطراف أيضا للمدفوعات الدولية في صميم إدارة عملية تحول الاقتصادات الموجهة سابقا (على غرار النظام السوفياتي) في التسعينات اتسمت بالحذر والالتزام بالقواعد والتنظيم البالغ. وقد كانت حقبة التسعينات، والإخفاق الواضح للتخطيط المركزي نقطة تحول بحيث أدركت المؤسسات متعددة الأطراف أنه في خضم اضطراب سياسي واجتماعي معقد، كان من المهم التحاور مع مجموعة أصحاب المصالح، من أحزاب المعارضة، واتحادات العمال وجماعات المجتمع المدني. وبدأت قضايا أخرى، بخلاف القضايا الاقتصادية البحتة، تحتل موقع الصدارة في الجهود متعددة الأطراف، مثل جودة الحكومة وفعاليتها، ومستوى الفساد والشفافية.

والحقيقة أن نتائج التغييرات غامضة، فقد ساهمت الطفرات في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تحقيق نمو كبير، وإعادة توزيع التركيز الجغرافي للنشاط الاقتصادي، وانتشال مليارات الأشخاص من الفقر المدقع. غير أن العولمة المدفوعة برؤوس الأموال كانت أيضا متقلبة وغير مستقرة، وبدت موارد المؤسسات متعددة الأطراف بالنسبة للدخل العالمي، ومستويات التجارة، والتدفقات المالية أقل حجما مما كانت عليه في الحقبة السابقة (راجع الرسم البياني ٢).

الأزمة الآسيوية

ظهرت التحديات الفكرية الكبرى التي تعترض إعادة تشكيل النظام المتعدد الأطراف للمدفوعات الدولية ولامركزيته مع حدوث الأزمة الآسيوية في عامي ١٩٩٧–١٩٩٨، ومن ثم، وبشكل مختلف، في الاستجابة للأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ وسببت للبلدان الصناعية الغنية التقليدية، لاسيما أوروبا، أضرارا بالغة. وجرى تفسير نتائج الأزمة الآسيوية على نحو كبير في البلدان التي تعرضت للأزمة، كما فسرها أيضا بعض كبار خبراء الاقتصاد والمنظرون المؤثرون في الولايات المتحدة على أنها فرض للرؤى الأمريكية والمصالح الأمريكية. وفي أحد التفسيرات، فإن شدة الأزمة التي نتجت عن التوقف المفاجئ في تدفقات أسواق رأس المال، وفرض برامج التصحيح أتاحت للمؤسسات الغربية الحصول على حيازات في منطقة نشطة بأسعار دنيا على أساس التفاوض. وفي بداية الأزمة، مارست اليابان الضغط من أجل إنشاء صندوق النقد الآسيوي، غير أن المعارضة الأمريكية قضت على تلك الفكرة.

وفي ذلك الحين، قررت بعض البلدان الآسيوية الكبرى أنها لن ترغب مرة أخرى في الاعتماد على صندوق النقد الدولي، وتحولت إلى التأمين الذاتي عن طريق تجميع كميات كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي — الأمر الذي تطلب توافر كم كبير من فوائض الحساب الجاري. ووفر المنطق الذي استندت إليه هذه الحجة قصة غلاف جيدة لحملة ترويجية لصادرات أصحاب المذهب التجاري (المركنتيليين) اعتمدت على البلدان التي تبقي على انخفاض قيمة عملاتها عن طريق تثبيت عملاتها مقابل الدولار (أو ربطها به). ومع الزيادة الهائلة في اختلالات الحساب الجاري، عاد الخلل الهيكلي الذي طغى على مفاوضات بريتون وودز للظهور، وهو توافر كم كبير من فوائض الحساب الجاري، هذه المرة للبلدان المصدرة للنفط والصين بصفة أساسية، مقابل حالات عجز كبيرة في الولايات المتحدة وبعض البلدان الصناعية الأخرى.

كذلك دفعت الصين باتجاه إنشاء مؤسسات إقليمية لدعم البلدان التي تعاني مشكلات في ميزان المدفوعات وغيرها من المشكلات — كنموذج من الاقتراح الأصلي بإنشاء صندوق النقد الآسيوي في التسعينات وكبديل للمؤسسات العالمية على حد سواء. وبدأت مبادرة شيانغ ماي في عام ٢٠٠٠ بمجموعة من ترتيبات المبادلات الثنائية بين ١٠ بلدان من جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان

أدَّى كل تحدٍّ كبير أيضا إلى طرح مبادرات إقليمية موجهة للحوكمة المالية والاقتصادية.

وكوريا الجنوبية أتاحت لأي بلد في حاجة إلى عملة أجنبية الاقتراض من أي دولة أخرى عضو في المبادرة (وإن لم تكن هناك أي مبادلات حتى الآن). وقد كثفت الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ هذا التوجه الإقليمي، فجرى تعزيز ترتيبات شيانغ ماي في عام ٢٠١٠، وبدأت مؤسسات جديدة العمل، من أهمها بنك التنمية الجديد (الذي يشتهر باسم بنك بريكس) في عام ٢٠١٣، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام ٢٠١٦.

وظهرت بعض الدروس من حوكمة النظام العالمي التي تتسم بتزايد عدم المركزية. فقد تمخض كل تحد كبير — التضخم والصدمات التي أحدثتها أسعار النفط في حقبة السبعينات والأزمة العالمية الأخيرة — عن بعض النهج الجديدة للتعاون والتنسيق المتعدد الأطراف، وهي مجموعة الخمسة في عام ١٩٧٥، ومجموعة العشرين لاقتصادات الأسواق المتقدمة والاقتصادات الصاعدة في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، ففي كل حالة، تلى الاجتماع المبدئي المثمر عملية روتينية أدت إلى إضعاف الضرورة الملحة لتحقيق انطلاقات وإدخال تحسينات كبرى على السياسات بل والقدرة على ذلك.

كما أدى كل تحدٍّ كبير أيضا إلى طرح مبادرات إقليمية موجهة للحوكمة المالية والاقتصادية. وجاء النظام النقدي الأوروبي، الذي كان محاولة لإقامة نموذج إقليمي ذي طابع أوروبي من نظام بريتون وودن، كرد فعل لمواجهة فوضى العملات في السبعينات. وقد أدت الأزمة الآسيوية إلى التوجه إلى مزيد من التكامل الآسيوي. وفي أوروبا، فإن من المرجح أن تتطور آلية الاستقرار الأوروبية، التي أنشئت في عام ٢٠١٢ لتمويل تدخلات الاتحاد الأوروبي في عدد من البلدان التي تواجه أزمات، إلى صندوق النقد الأوروبي.



١٩٤٤

مؤتمر بريتون وودز ينشئ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مقيما بذلك نظاما كانت فيه أسعار الصرف مستقرة ومرتبطة بالدولار الذي كان بدوره مرتبطا بالذهب.



١٩٧١–١٩٧٣

انهيار ترتيب بريتون وودز لأسعار الصرف المستقرة إلى حد ما، والذي بدأ مع القرار الأمريكي في ١٥ أغسطس ١٩٧١ بفصل الدولار عن الذهب.

١٩٧٣

بدء الارتفاعات الحادة في أسعار النفط، مما يسبب حالات ارتباك في الاقتصادات المتقدمة والنامية.



١٩٧٥

الديمقراطيات الصناعية تجتمع في فرنسا، وتصادق على إعادة توظيف أرباح البلدان المنتجة للنفط في القطاع الخاص.

ويثير تعزيز انتشار الإجابات على المستوى الإقليمي السؤال عن كيف يمكن للمؤسسات الإقليمية والعالمية العمل معا بفاعلية. وهناك اعتراض قديم على وجود عالم يقوم على الترتيبات الإقليمية، وهو أن عالما على هذا النحو لن يقوى على مواجهة الآثار أو التداعيات التي تنتقل من منطقة إلى أخرى: فعلى سبيل المثال، انتقلت آثار الأزمة الآسيوية إلى روسيا والبرازيل. وتشمل مشكلة أخرى البلدان التي تقع في محيط التكتلات الإقليمية التي تشعر أنها ضعيفة بشكل متزايد. كيف يمكن إذن للبلدان المعنية تنسيق التفاعل بين تقديم التسهيلات المالية — حيث تتزايد أهمية الموارد الإقليمية — وتصميم السياسات الذي تترتب عليه تداعيات عالمية؟

مسائل حول التصميم

هناك ثلاث طرق مختلفة اتبعتها مؤسسات الحوكمة متعددة الأطراف في حقبة الاستقرار عقب انتهاء الحرب. وكانت الطريقة الأولى هي **دور قضائي أو شبه قضائي في التحكيم في المنازعات بين البلدان**. وهناك كثير من الحالات بدت وكأنها تتطلب اللجوء للتحكيم، وهي المنازعات التجارية — والحالات التي غالبا ما ترتبط بالمنازعات التجارية — بشأن ما إذا كانت العملات تقيم على نحو غير عادل لتحقيق دعم للمصدرين.

أما التأكيد الجديد على السيادة — في المملكة المتحدة وبلدان أخرى في أوروبا حيث يواجه "أنصار السيادة" "أنصار العولمة" — فيعارض هذا النوع من التحكيم. وفي الماضي، استخدمت الولايات المتحدة آلية تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية لتبرير الإبقاء على التجارة مفتوحة.

ومن ناحية أخرى، كان اختلال العلاقة بين أسعار صرف العملات يشكل صعوبة أكبر في التسويات الدولية، فقد تراجع الصندوق في الحالات الأكثر صعوبة — اليابان في الثمانينات والصين في الألفينات — عن الإعلان رسميا عن حدوث تخفيض متعمد في قيمة عملة ما.

أما الطريقة الثانية لمفهوم تعدد الأطراف فقد شملت **مؤسسات تعمل كمصادر للمشورة الخاصة للحكومات بشأن السياسات والتأثير المتبادل بين السياسات المتبعة في أحد البلدان وفي باقي أنحاء العالم**: وذلك لشرح الأثر المرتد والتداعيات وتحليلها وتقديم بدائل للسياسات. وكان ذلك النوع من الاستشارات — بدلا من اتخاذ إجراء رسمي للتحكيم — الوسيلة الأساسية لمناقشة قضايا تخفيض قيمة العملة في الألفينات. ويتمثل جوهر هذا النوع من المشورة في أنه يتسم بالخصوصية. وربما تأتي النتائج في شكل تغير يطرأ على السلوك أو السياسات، غير أن العالم الخارجي لن يفهم السبب أو المنطق الذي يحدث سلوكا أفضل.

وكانت الطريقة الثالثة هي **وجود شخصية عامة مقنعة تتولى مهمة عامة**. وكان رئيس وزراء بريطانيا الأسبق غوردون براون يروق له استخدام عبارة "قول الحقيقة للسلطة" فيما يتعلق بالنصيحة التي تقدم للمؤسسات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وهناك إقرار متزايد بحدود الدبلوماسية السرية والنصيحة من وراء الكواليس. فلا يمكن تحريك المجتمعات دون إجماع حقيقي على أنها تتحرك في الاتجاه الصحيح. ولعل رد الفعل ضد العولمة يغذيه مناخ من الشك، فالخبراء وخبراء الاقتصاد والمؤسسات الدولية لا يحظون بالثقة. وأثناء الألفينات، لجأت مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي إلى التقييمات العامة لمدى تأثير تداعيات السياسات على العالم — ودرسا على وجه الخصوص الأبعاد متعددة الأطراف للاختلالات التجارية وأسبابها المتنوعة، بما في ذلك مواقف السياسات النقدية والتطورات الهيكلية والديمغرافية.

وتبدو هذه الطريقة العامة للعمل أكثر ملائمة في عصر الشفافية — حيث تبدو تكنولوجيا المعلومات أقل أمنا، عندما تتسرب الأسرار، وتزدهر التسريبات. واليوم، فإنه من غير الحكمة افتراض سرية أي شيء.

وهكذا، تمثل سهولة الوصول إلى المعلومات معضلة كبرى. والنصيحة في مجال السياسات هي أمر بالغ التعقيد دوما. وتستلزم التداعيات والآثار المرتدة مقدارا كبيرا من







١٩٨٢

المكسيك، ثم معظم بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، تواجه أزمات حادة في سداد الديون التي نشأ معظمها لسداد فواتير النفط الأعلى. ودفعت مشكلات الديون صندوق النقد الدولي إلى تأدية دور جديد بوصفه مديرا للأزمات.

١٩٩٧

الأزمة المالية الآسيوية تبدأ في تايلاند وتنتشر إلى العديد من البلدان الآسيوية. ومجددا، يصبح صندوق النقد الدولي في خضم إدارة الأزمات.

٢٠٠٨

حدوث الأزمة المالية العالمية. وفي نوفمبر ٢٠٠٨، يعقد في واشنطن أول اجتماع للاقتصادات المتقدمة والصاعدة لمجموعة العشرين.

التحليل والشرح، ولا يمكن بسهولة اختزالها في مجرد صيغ بسيطة.

معلومات يسهل الوصول إليها

هل يجب أن تصبح المؤسسات الدولية على نحو أكبر مثل القضاة، أو الكهنة والمحللين النفسيين، أو المقنعين؟ لم تعد الأدوار التقليدية ذات مصداقية في حد ذاتها. غير أن المؤسسات الدولية متعددة الأطراف ستجد أيضا أنه من المستحيل أن تؤدي الأدوار الثلاثة جميعها في وقت واحد. فالقضاة عادة ليسوا بحاجة إلى شرح طويل لسبب صحة الأحكام التي يصدرونها. وإذا كانوا يؤدون دور المقنعين، ولديهم حساب نشط للغاية على موقع تويتر، فهم يبدون ببساطة مهتمين بأنفسهم، ومن ثم يفقدون المصداقية. أما إذا كانوا يتسمون بالسرية — مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابع للبنك الدولي — فربما أصبحوا أكثر كفاءة (قياسا بالمكاسب التي تتحقق من الأحكام التي يصدرونها)، ولكنهم سيفقدون الشرعية.

ومن السهل معرفة السبب في أن المؤسسات التي حققت الاستقرار لنظام ما بعد عام ١٩٤٥ ربما تشعر باليأس في مواجهة التحديات التي لا يمكن التغلب عليها على ما يبدو. ومن الصعب تطبيق مبادئ أساسية مشتركة على نطاق واسع، مثل الكرامة الإنسانية والاستدامة، على التفاصيل الدقيقة للسياسات. غير أن تلك المؤسسات قد تسخر التكنولوجيا الحديثة حتى تتوسط بنجاح في المنازعات التي تهدد بتقسيم العالم، بل وأيضا إفقاره.

وفي عالم ما بعد الأزمات، تتاح كميات أكبر وأكثر تحديثا من البيانات. وفي الماضي، كنا نضطر للانتظار لشهور أو سنوات للحصول على تقييمات دقيقة لحجم النشاط الاقتصادي أو التجاري. أما اليوم، فالبيانات عن مجموعة أوسع نطاقا من النتائج القابلة للقياس — بما في ذلك قياس مستوى الصحة والأنشطة التجارية — متاحة على الفور. كما أن إدارة تلك البيانات ونشرها بطرق مفهومة ويسهل الوصول إليها قد يكون أمرا بالغ الأهمية في صياغة شكل النقاش بشأن المستقبل والطريقة التي يتفاعل بها الأفراد والمجتمعات والأمم. فبدلا من وجود قاض، يمكن أن تصبح المؤسسات متعددة الأطراف مصادر لتوفير ما تتطلبه السياسات البديلة من تكاليف وما تحققه من فوائد. ويجب أن تعمل على إيجاد طرق لإفساح المجال للبيانات أن تتحدث.

والحقيقة أن بعض القضايا التي يجب التعامل معها هي قضايا جديدة، أو تظهر في أشكال جديدة، وهي سلع عامة عالمية، مثل الدفاع ضد الأمراض التي تنتشر بسهولة في عصر الأعداد الهائلة من المسافرين، وضد الإرهاب، وضد تدمير البيئة. وفي كل حالة، يكون توافر كم كبير من المعلومات التفصيلية وسرعة إتاحتها أمران في غاية الأهمية في عملية تنسيق استجابة فعالة، على سبيل المثال عندما يحدث تلوث، ومعرفة مدى تأثيره على الصحة والاستدامة، ومكان ظهوره وسببه. وحتى البلدان الكبيرة لا يمكنها تحديد الاستجابة السليمة بمفردها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مشكلات اليوم سبق تحديدها بالفعل في بريتون وودز، وهي كيف يمكن للبلدان تجنب حالات عجز غير مستدامة في الحساب الجاري، مما يجعلها عرضة للصدمات وتحول ثقة أسواق رأس المال؟ وكيف يمكن الحد من الفوائض الكبيرة التي تعرض باقي بلدان العالم لخطر حدوث انكماش؟ ولا يمكن للاتفاقيات الإقليمية تقديم إجابات على هذه الأسئلة. كما أن الإجابات البسيطة على مستوى العالم غير عملية، ومن غير المرجح أن تحظى بالإجماع. وبدلا من ذلك، يُعد وجود كم هائل من البيانات كلمة السر في العمل الفعال، والتحديد الدقيق لكيفية تنفيذ تمويل الاختلالات الخارجية، والظروف التي تجعل اختلالا خارجيا كبيرا يسبب الضرر وعدم الاستقرار. والحقيقة أن الحوكمة ستعتمد على المعلومات بقدر أكبر بكثير مما كان عليه الحال في عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥. FD

هارولد جيمس أستاذ التاريخ والشؤون الدولية في جامعة برينستون، ومؤرخ صندوق النقد الدولي.

الصور (من اليمين إلى اليسار): أرشيف صندوق النقد الدولي؛ ISTOCK PHOTO / KTSIMAGE؛ GETTY IMAGES / PETER ROGERS؛ ALAMY / CHRISTIAN GOUPI؛ أرشيف صندوق النقد الدولي